العرب
الجمعة 2021/09/24
السنة 44 العدد 12189

خليفة حفتر يترشح لرئاسة ليبيا ومستعد لزعامة برقة في حال الرفض أو التأجيل

المجلس الأعلى للدولة يرفض ترشح العسكريين للانتخابات

أعلن القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، الرجل القوي في الشرق، الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، بعد التخلي عن وظيفته العسكرية مؤقتا، وسط ترقّب الشارع السياسي الليبي لفتح باب الترشحات للموعد الانتخابي المنتظر.

الحبيب الأسود

طرابلس - قرر القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر (78 عاما) التخلي مؤقتا عن منصبه العسكري بغاية الترشح لخوض غمار الانتخابات الرئاسية، فيما ينتظر الليبيون الإعلان رسميا عن فتح باب الترشحات للاستحقاق الذي سينتظم في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم بالتزامن مع الذكرى السبعين لقيام الدولة الليبية المستقلة بقيادة الملك إدريس السنوسي في العام 1951.

وأصدر حفتر الأربعاء، قرارا يكلف من خلاله الفريق عبدالرازق الناظوري رئيس أركان القوات المسلحة الليبية بمهام منصب القائد العام لمدة ثلاثة أشهر، اعتبارا من الثالث والعشرين من سبتمبر وحتى تاريخ الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

> خليفة حفتر سيعلن رسميا عن ترشحه للانتخابات الرئاسية خلال اجتماع شعبي وحملته الدعائية ستنحصر في مناطق سيطرة الجيش

ونشرت قيادة الجيش نص القرار موقعًا من قبل المشير حفتر الذي يكون بذلك قد استوفى أحد الشروط التي حددها قانون انتخاب الرئيس الصادر عن مجلس النواب في الرابع عشر من سبتمبر الجاري، لمن يرغب في الترشح لمنصب رئيس الدولة والذي ينص على أن يتخلى أي عسكري أو مدني ينوي الترشح، عن منصبه قبل ثلاثة أشهر من موعد الاستحقاق.

ويرى مراقبون أن شرطا ثانيا ليس من الواضح إن كان حفتر يحتكم عليه أم لا، وهو المتعلق بامتلاك جنسية ثانية، ففي حين يقول مناوئو المشير أنه حائز على الجنسية الأميركية، يؤكد المقربون منه أن ذلك غير صحيح، رغم أنه عاش بالولايات المتحدة أكثر من عشرين عاما.

وتضمن القانون شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة وهي "أن يكون ليبيا مسلما من أبوين ليبيين مسلمين، وألا يحمل جنسية دولة أخرى عند ترشحه، وألا يكون متزوجا من غير ليبية، وألا يقل سنه عن أربعين سنة، وأن يكون حاصلا على مؤهل جامعي على الأقل أو ما يعادله".

وشملت الشروط أيضا "أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية، وألا يكون محكوما عليه نهائيا في جناية أو جريمة مخلة بالشرف، وأن يكون لائقا صحيا، وأن يقدم إقرارا بممتلكاته الثابتة والمنقولة له ولزوجته ولأولاده القُصر، وألا يكون موظفا في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وأي شروط أخرى ينص عليها القانون".

ولقبول الترشح لرئاسة الدولة، يجب أن يقدم المرشح تزكية من خمسة آلاف ناخب، كما يعد كل مرشح، سواء كان مدنيا أو عسكريا، متوقفا عن العمل وممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، وإذا لم ينتخب فإنه يعود إلى سابق عمله وتصرف له مستحقاته، حسب القانون.

وعلمت "العرب" أن حفتر سيعلن رسميا عن ترشحه للانتخابات الرئاسية خلال اجتماع شعبي أوائل أكتوبر القادم، وأنه أعدّ نفسه جيدا لخوض حملة دعائية ستنحصر مبدئيا في مناطق سيطرة الجيش بشرق ووسط وجنوب البلاد.

ووفق مصادر مطلعة، فإن حفتر شكّل فريقا سياسيا وآخر إعلاميا لقيادة حملته الانتخابية، كما انتهى من إنجاز برنامجه الانتخابي الذي سيركّز فيه الاهتمام على الجوانب المتعلقة بالديمقراطية والاقتصاد وتوزيع الثروة والدفاع عن السيادة الوطنية وحل الميليشيات وإجلاء المقاتلين الأجانب وتكريس المصالح الوطنية الشاملة.

وخلال الأسابيع الماضية بدا حفتر في مناسبات عدة، وقد خلع البزة العسكرية وظهر في ملابس مدنية إعلانا عن الاستعداد للمنافسة على منصب رئيس للبلاد، كما شارك في فعاليات اجتماعية وثقافية ورياضية ضمن ما وصف بالحملة الانتخابية السابقة لأوانها.

خليفة حفتر يدخل السباق الانتخابي

وتشير أوساط ليبية إلى أن حفتر، وهو أحد الفاعلين الأساسيين في مطبخ السياسة الليبية، أكد من خلال قراره بتخليه المؤقت عن قيادة الجيش أن الانتخابات الرئاسية ستنتظم في موعدها المحدد مع الانتخابات التشريعية في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، وأن مؤشرات واضحة وصلته من المجتمع الدولي بأن لا مجال لتأجيلها.

وتضيف الأوساط أن تنظيم الانتخابات في موعدها، كان من الضمانات المؤكدة التي قدمها المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لحفتر لإقناعه بالمشاركة في عملية السلام وتوقيع فريقه على اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 وفي ملتقى الحوار السياسي سواء بتونس في نوفمبر 2020، أو جنيف في فبراير 2021 ودعمه للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، مردفة أن حفتر أبلغ القوى الإقليمية والدولية في مناسبات عدة بأن أي تراجع عن موعد الانتخابات سيعتبر تلاعبا بخارطة الطريق وتحديا لإرادة الليبيين وانحيازا لطرف بعينه وهو الإسلام السياسي وبالتالي سيؤدي إلى عودة الصراع المسلح.

الجزائر تغلق مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية

الجزائر - أعلنت الجزائر الأربعاء إغلاق مجالها الجوّي أمام جميع الطائرات المدنية والعسكرية المغربية، في تصعيد جديد منها تجاه الرباط التي لازمت الصمت خلال الفترة الأخيرة على الخطوات التصعيدية لجارتها الشرقية.

وقالت الرئاسة الجزائرية في بيان لها إنّ "المجلس الأعلى للأمن قرّر الغلق الفوري للمجال الجوي الجزائري على كل الطائرات المدنية والعسكرية المغربية وكذا التي تحمل رقم تسجيل مغربي ابتداء من الأربعاء".

واتّخذ القرار خلال اجتماع للمجلس برئاسة الرئيس عبدالمجيد تبّون خصّص "لدراسة التطوّرات على الحدود مع المملكة المغربية، بالنظر إلى استمرار الاستفزازات والممارسات العدائية من الجانب المغربي"، وفق البيان.

وفيما لم تصدر أي تصريحات رسمية مغربية عن الخطوة التي تم إعلانها من أعلى سلطة في الجزائر، رئاسة الجمهورية، قالت شركة الخطوط الملكية المغربية إن إغلاق الجزائر مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية لن يؤثر إلا على خمس عشرة رحلة أسبوعيا إلى تونس وتركيا ومصر.

وذكر مصدر من الشركة أن أثر القرار الجزائري غير كبير وأن الرحلات المعنية قد تغير مسارها لتمر فوق البحر المتوسط.

وكانت الجزائر قطعت في الرابع والعشرين من أغسطس الماضي علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب دون مبررات واقعية واضحة.

وبعد ذلك أعلنت عن وقف العمل بخط أنبوب الغاز المغاربي – الأوروبي الذي يمر عبر المغرب نحو إسبانيا، واستبداله بخط "ميدغاز" الذي يربط الجزائر بمدريد بشكل مباشر، في خطوة الهدف منها إلحاق خسائر بالمغرب الذي يستفيد من هذا الأنبوب في شكل عائدات مالية كحقوق عبور، إضافة إلى كميات سنوية من الغاز الطبيعي.

وتميل أوساط مغربية إلى أن الخطوات الجزائرية المتتالية تجاه المغرب تعكس أزمة داخلية للنظام الجزائري الذي يريد القفز عليها بافتعال أزمة خارجية مع الرباط والحفاظ على مناخ التوتر بين البلدين بالرغم من دعوات مغربية متتالية تحث على الحوار.

وسبق للعاهل المغربي الملك محمد السادس أن دعا الرئيس الجزائري تبّون في خطاب في نهاية يوليو الماضي إلى "تغليب منطق الحكمة" و"العمل سويا، في أقرب وقت يراه مناسبا، على تطوير العلاقات الأخوية التي بناها شعبانا عبر سنوات من الكفاح المشترك"، مجدّدا أيضا الدعوة إلى فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ العام 1994.

وفي بادرة حسن نية، بعث العاهل المغربي السبت "برقية تعزية ومواساة" إلى الرئيس الجزائري تبون إثر وفاة الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

والحدود الجوية الجزائرية مغلقة منذ السابع عشر من مارس بسبب جائحة كوفيد – 19، وقد أعيد فتحها جزئيا في الأول من يونيو أمام سبعة بلدان فقط ليس المغرب أحدها.

> شركة الخطوط الملكية المغربية قالت إن إغلاق الجزائر مجالها الجوي لن يؤثر إلا على خمس عشرة رحلة أسبوعيا

وبحسب مصدر مقرّب من شركة الخطوط الجوية الجزائرية، فإنّ الرحلات التجارية المباشرة بين الجزائر والمغرب متوقفة منذ ذلك التاريخ.

وقال المصدر إنّ "الرحلات الجوية بين البلدين لم تستأنف، والجزائريون الراغبون بالسفر إلى المغرب يسافرون عن طريق تونس".

ويعتقد مراقبون أن التصعيد الجزائري لديه خلفيات أخرى من بينها الفشل في الحفاظ على ورقة الصحراء كعنصر توتير رئيسي مع المغرب، وتراجع الاعتراف بجبهة البوليساريو حتى داخل القارة الأفريقية.

وفي المقابل حقق المغرب مكاسب كثيرة على هذا المستوى، خاصة بعد اعتراف الرئيس الأميركي في حينه دونالد ترامب بسيادة المغرب على كامل أراضيه، بما فيها الأقاليم الصحراوية، وهو اعتراف استمرت إدارة جو بايدن في الالتزام به، وهو ما يعني أنه صار موقفا أميركيا ثابتا، وهذا يعني أن الجزائر خسرت هامش المناورة في موضوع الصحراء.

الحكومة الجديدة في تونس: التركيبة السياسية اللازمة والرهانات المنتظرة

قيس سعيّد يستعد للإعلان عن رئيس الحكومة الجديد هذا الأسبوع

خالد هدوي

تونس - ينتظر الشارع السياسي في تونس إعلان الاسم الجديد للمكلف بتشكيل الحكومة المرتقبة، وسط حزمة من التساؤلات حول ملامحها وتركيبتها، في وقت رجّح فيه مراقبون أن تكون حكومة مصغّرة أو حكومة كفاءات وطنية، تنتظرها رهانات كبيرة على غرار التحديات الصحية والاقتصادية.

ورجّحت عضو الحملة التفسيرية للرئيس التونسي قيس سعيّد والأستاذة في القانون الدولي بثينة بن كريديس الإعلان عن رئيس حكومة جديد خلال الأيام القليلة القادمة أو هذا الأسبوع.

واعتبرت بن كريديس في تصريح لصحيفة الشروق المحلية أن "إعلان العمل بالأحكام الانتقالية ليس تعليقا للعمل بالدستور بقدر ما هو توقيف العمل ببعض الفصول والأبواب الإشكالية داخله".

وأوضحت أن "رئيس الدولة لم يبق على سير عمل البرلمان العادي ولم يشركه في المرحلة الاستثنائية لأنه اعتبره عنصرا من عناصر الخطر الداهم، وأنه تجنب حلّه حتى لا يصنّف ذلك انقلابا".

وأعلنت رئاسة الجمهورية الأربعاء أن الرئيس سعيّد أصدر أمرا رئاسيا يتعلق بتدابير استثنائية تقضي بتواصل تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب ورفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه ووضع حدّ لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه وإسناد صلاحيات ممارسة السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية وإرساء تدابير خاصة لممارسة السلطة التنفيذية وإلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين.

وترى أوساط سياسية تونسية أن الحكومة الجديدة ستكون منبثقة عن قرارات الرئيس سعيد والتنظيم المؤقت للسلطات الذي أعلن عنه مؤخرا، مؤكّدة أنها ستكون مسؤولة أمام الرئيس.

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي أن "الرئيس سعيد أكّد الاثنين في محافظة سيدي بوزيد (وسط) على وجود تنظيم مؤقت للسلطات، وعلى هذا الأساس ستنبثق الحكومة وستكون حكومة أزمة أو حكومة ظرفية، لأن الرئيس سعيّد سيشتغل على القانون الانتخابي، ثم المرور إلى انتخابات مبكرة".

ويعني التنظيم المؤقت للسلطات أن الحكومة ستكون مسؤولة أمام الرئيس، في ظل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

قيس سعيّد يتريّث في الاختيار

وأضاف الرابحي في تصريح لـ"العرب"، "كل الحكومات السابقة كانت مسؤولة أمام البرلمان وليس الرئيس".

وبخصوص الرهانات التي تنتظر الحكومة المرتقبة، قال المحل السياسي "الرهانات صحية في علاقة بمقاومة جائحة كورونا التي تقدمنا فيها أشواطا، وكذلك رهانات اقتصادية بالأساس، تتعلق بالمؤسسات المالية المانحة التي لا تعطي قروضا إلا إذا صادق عليها البرلمان في ما بعد، أي أن المكلف بتسيير الحكومة سيخرج للاقتراض، والقروض ستعطى للشخص المكلف الجديد، وعلى أساس ثقة الدول المانحة في مسار سعيّد".

ويجمع الخبراء والمتابعون على أن الاشتغال على المجال الاقتصادي والانكباب على حلّ أزماته هو مفتاح نجاح العمل الحكومي، حيث ينتظر الفريق الجديد مجهود كبير لمعالجة الملفات وفقا لبرامج واضحة المعالم والأهداف.

وأفاد الخبير الاقتصادي معز الجودي في تصريح لـ"العرب"، "الإعلان عن الحكومة خطوة مهمة، لأن الاقتصاد يحبّذ الرؤية الواضحة وليس الضبابية، وعلينا أن نعرف برامجها وأهدافها بخصوص التشغيل والانتدابات والاستثمار وغيرها".

وأضاف "الوضعية الاقتصادية كارثية والمالية العمومية أيضا، وهناك مشاكل تمويل"، قائلا "نريد حكومة تعيد العلاقات مع الخارج، وعليها أن تكون جاهزة للاشتغال على الملفات الصعبة ماليا واقتصاديا، ورئيس الحكومة القادم يجب أن يكون ملمّا بكل هذه الملفات".

معز الجودي

رئيس الحكومة القادم يجب أن يكون ملمّا بكل الملفات

شيراز الشابي

طالبنا بحكومة وحدة وطنية تضع برامج وخارطة طريق

وتابع الجودي "يجب أن تكون لدى الحكومة الجديدة الشجاعة الكافية لأخذ القرارات، على عكس الحكومات السابقة والأيادي المرتعشة، وألا يتجاوز عدد أعضائها الخمسة عشر وزيرا أكفاء ومتخصصون في مجالاتهم، وتكون ناجعة، لأن البلاد لا تتحمل المزيد من إضاعة الوقت".

وذهبت أطراف سياسية إلى المطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تهتم بإصلاح المالية العمومية والتوازنات الكبرى بالبلاد.

وأفادت النائبة المستقلة شيراز الشابي "منذ 2019 طالبنا بحكومة وحدة وطنية، تضع برامج واضحة وخارطة طريق".

وقالت في تصريح لـ"العرب"، "الرهانات التي تنتظرها كبيرة، وأهمها إصلاح الوظيفة العمومية ومؤسسات الدولة ومنظومة الدعم والتوازنات الكبرى بالبلاد واتخاذ قرارات ناجعة"، لافتة "الاختيار يجب أن يكون صائبا هذه المرة".

وثمّنت أطراف سياسية إجراءات الرئيس سعيّد والتزامه بالنص الدستوري، معتبرة أن الحكومة الجديدة ستهتم بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكّد أمين عام حركة الشعب زهيّر المغزاوي تبنّي حزبه لكل ما جاء في كلمة الرئيس سعيّد من مقر محافظة سيدي بوزيد، وقال "اليوم تونس تتنفس الصعداء في انتظار تشكيل حكومة للانطلاق في ديناميكية جديدة والبدء في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة".

وأفاد القيادي في حركة تحيا تونس والنائب في البرلمان المجمد وليد جلاد أن الحكومة الجديدة التي سيعينها سعيد ستكون مسؤولة أمامه وليس أمام البرلمان، لافتا إلى أن رئيس الجمهورية تحدث عن وضع مشروع قانون انتخابي جديد ولم يوضح بعد من سيحوله إلى قانون.